

تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول

النامية (دراسة قياسية في الفترة 2000-2020)

*Impact of International Economic Crises on Developing Countries' FDI Flows:
A Standard Study during the period 2000-2020*

ط.د. سعيدة دريد¹ / مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

(الجزائر)، drid.saida@univ-ouargla.dz

أ.د. محمد لحسن علاوي / مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الإنفتاح الاقتصادي العالمي، جامعة

قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، elhassen.allaoui@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/07

تاريخ الاستلام: 2024/04/17

ملخص

تهدف هذه الدراسة لتوضيح تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، وقد تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الإطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصائيات والبيانات الدولية المتعلقة بمختلف المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن متغيرات الدراسة، بالإضافة لإعداد دراسة قياسية تعتمد على الإنحدار الخطي البسيط بإعتبار مؤشر صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية FDI متغير تابع ومؤشر مناخ الاقتصاد العالمي WECI متغير مستقل وذلك في الفترة (2000-2020). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مناخ الاقتصاد العالمي وما يشوبه من أزمات اقتصادية قد سببت تذبذب في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم بالإضافة لتدهور في حصيلة تلك الإستثمارات التي تحظى بها الاقتصاديات النامية في فترات الأزمات الاقتصادية الأمر الذي يؤثر على المسارات التنموية المسطرة فيها.

الكلمات المفتاحية : استثمار أجنبي مباشر؛ مناخ الاستثمار؛ أزمة اقتصادية، دول نامية.

تصنيف JEL : O1,F310,E22.

Abstract:

This study aims to illustrate the impact of international economic crises on developing countries' FDI flows. The analytical descriptive methodology has been followed by viewing as many international reports, statistics and data as possible on various economic indicators reflecting the study's variables in addition to preparing a standard study based on simple linear regression. The FDI net inflows index for developing countries is considered a dependent variable and the WECI Global Economic Climate Index is considered an independent variable in the period (2000-2020). The study's findings indicate that the global economic climate and similar economic crises had caused fluctuations in FDI flows across the world, as well as deterioration in the outcomes of those investments that developing economies receive during periods of economic crisis, affecting their underlying development pathways.

Keywords: Foreign Direct Investment; Investment Climate; Economic Crisis, Developing Countries.

Jel Classification Codes : O1,F310,E22

¹ المؤلف المرسل: سعيدة دريد، الإيميل: drid.saida@univ-ouargla.dz

I - تمهيد :

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الاقتصاديات النامية لتمويل التنمية الاقتصادية فيها، ولقد تزايدت أهمية هذا المصدر التمويلي في النصف الثاني من القرن العشرين فعلى إثر أزمة المديونية الخارجية برز الدور الجديد للإستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدرا تمويليا مهما لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ظل توجه الاقتصاديات النامية لاقتصاد السوق وتحريرها لنظم التجارة والاستثمار. وفي خضم الأزمات الاقتصادية الدولية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي تتحمل الدول النامية الأثر على مختلف مصادر التمويل الخارجي التي تعتمد عليها وخصوصا الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها والتي تتأثر بما يشوب الاقتصاد العالمي من هزات.

وانطلاقا من فرضية أن الأزمات الاقتصادية الدولية تؤثر سلبا على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول النامية في مختلف أرجاء العالم، جاءت هاته الدراسة لتحاول الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثرت الأزمات الاقتصادية الدولية على حصيلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول النامية في الفترة 2000-2020؟ هاته الإشكالية التي تندرج تحتها الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأزمات الاقتصادية؟ وما هي أهم أنواعها؟
- ما المقصود بالإستثمار الأجنبي المباشر؟ وإلى أي مدى تتسبب الأزمات الاقتصادية في تراجع تدفقاته؟
- ما طبيعة العلاقة بين ما يشوب الاقتصاد العالمي من أزمات إقتصادية وتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم؟

1.I- أهداف البحث :

لقد كانت الغاية من الدراسة تسليط الضوء على آثار الأزمات الاقتصادية الدولية على مصدر تمويل خارجي مهم بالنسبة للاقتصاديات النامية ألا وهو الإستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من كون مصدر تلك الأزمات هو الدول المتقدمة، مع توضيح طبيعة العلاقة بين استقرار مناخ الاقتصاد العالمي وحركة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.I- أهمية البحث :

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة إذ يركز على الأثر الذي يتعرض له مسار تمويل التنمية للاقتصاديات النامية جراء الأزمات الاقتصادية التي تجتاح الإقتصاد العالمي من قناة الإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر من أهم المصادر التمويلية التي تساعد البلدان النامية على دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها، ويندرج الموضوع في سياق تجنب إنبهار تمويل التنمية خلال الأزمات الاقتصادية.

3.I- منهجية البحث :

بناء على الإشكال المطروح تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لنقد وتحليل كل جزئية من جزئيات الموضوع، بالإضافة لإعداد دراسة قياسية تعتمد على الانحدار الخطي البسيط وذلك لتوضيح الأثر بين متغيرات الدراسة لاسيما ما يتعلق بطبيعة العلاقة الموجودة بينهما، وستتم معالجة الإشكالية المطروحة من خلال ثلاثة محاور يتناول المحور الأول منها توضيح مفهوم الأزمات الاقتصادية الدولية، والمحور الثاني يشرح معنى الإستثمار الأجنبي المباشر، أما المحور الثالث فيبين آثار الأزمات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.I- الدراسات السابقة: وتشمل:

- دراسة (أيمن أحمد علي عبد الغفار، 2022) تمحورت إشكالية هاته الدراسة حول توضيح أثر الأزمات الاقتصادية العالمية (منها أزمة كوفيد-19 وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بصفة عامة وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر بصفة خاصة، وتوضيح السياسات التي إنتهجتها مصر للحد من الآثار السلبية لتلك الأزمات على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وابتاع المنهج التحليلي والمنهج الوصفي توصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم الدول المتقدمة والنامية قد شهدت إنخفاضا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بسبب توقف خطوط الإنتاج حيث توقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية الأمر الذي أثر بالتبعية على نسبة الإنتاج الإجمالي العالمي، كما يُعتبر عدم مشاركة القطاع الخاص من أهم أسباب إنخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدول، كما كان من أبرز نتائج الدراسة أن للإصلاحات الاقتصادية التي إنتهجتها مصر أثر ايجابي في تحسين وضعها من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشهادة جميع المنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.
- دراسة (طلحي فاطمة الزهراء، 2022) تمحورت أهداف الدراسة في تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل البيئة الإستثمارية بمقوماتها ومعيقاتها بالإضافة لتحديد الصعوبات والعوائق التي تميز بها مناخ الإستثمار في الجزائر، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خاصة في ظل أزمة كورونا والنفط، وإعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي توصلت نتائج الدراسة إلى أن تحالف أزمتي النفط وكوفيد-19 قد كبد الاقتصاد الجزائري تراجع في جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية بالرغم من كون الجزائر كانت قد باشرت بطرح العديد من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين مناخ الاستثمار في الدولة بعد التأكد من حتمية فك التبعية للنفط والسعي نحو بناء نموذج اقتصادي جديد بعيد عن النفط وصدماته، بالإضافة لطرح خطة لإصلاح النظام المصرفي وجذب رؤوس أموال الجزائريين المودعة خارج البنوك الحكومية وإدماج الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية في النظام المالي.
- دراسة (قدوري نور الدين، 2018) هدفت هاته الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة اقتصاديات العربية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وعلاقة ذلك التأثير بدرجة الإنفتاح المالي لتلك الدول، وتمحورت إشكالية الدراسة حول توضيح آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للاقتصادات العربية، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الأزمات المالية تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيرها على محددته الرئيسي المتمثل في الاستقرار الاقتصادي، وبإعتماد على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي توصلت نتائج الدراسة إلى أن أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية قد تباين حسب درجة انفتاحها المالي، كما كان تأثير تلك الأزمة على الإستقرار الاقتصادي في الدول العربية متطابقا إلى حد كبير مع تأثيرها على الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تلك الدول، الأمر الذي جعل من الإستقرار الاقتصادي محددًا رئيسيًا ومهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

ما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها على توضيح أثر الأزمات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية بصفة عامة في الفترة 2000-2020 اعتماداً على توضيح طبيعة العلاقة الموجودة بين مناخ الاقتصاد العالمي وما يشوبه من هزات من جهة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية من جهة أخرى، من خلال إعداد دراسة قياسية بالإضافة للجانب التحليلي.

II- الإطار المفاهيمي للأزمات الاقتصادية الدولية؛ ويشمل مايلي:

II-1- تعريف الأزمة الاقتصادية: الأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط، ويُقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق، ويعود أصل كلمة أزمة إلى الكلمة الفرنسية "crise" واللاتينية "crisis" التي تنحدر بدورها من اليونانية وتكتب عادة "krisis" (موسوي، 2017، ص 17-18)، ويشير مفهوم الأزمة بصفة عامة إلى موقف تتضارب فيه العوامل ويؤدي فيه التغيير في الأسباب إلى تغير مفاجئ في النتائج، بمعنى آخر فإن الأزمة هي نتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة يغذي كل منها الآخر إلى أن تصل إلى حالة الانفجار (المكاوي، 2012، ص 11)، أما الأزمة الاقتصادية فتعرف في أدبيات الاقتصاد الكلي بأنها إختلال التوازنات الاقتصادية الكلية المحلية والخارجية، ومن أبرز مظاهر إختلال التوازن الاقتصادي المحلي هو الإختلال بين الإنتاج والإستهلاك أو بين الإدخار والإستثمار، هذا الإختلال الذي حظي باهتمام كبير من طرف أشهر الاقتصاديين مثل كينز والذي فسره من زاوية مناقشة السياسات الاقتصادية وتحليل دورها في تصحيح الإختلال الاقتصادي الكلي (الأفندي، 2018، ص 15)، وتُعد الأزمة الاقتصادية من أخطر مراحل الدورات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية وينتقل تأثيرها إلى الدول الأخرى حسب درجة الارتباط، وتُعتبر التقلبات الشديدة في بعض أو كل متغيرات طرفي الاقتصاد (الجانب الحقيقي السلعي والجانب المالي النقدي) منشأً مختلف الأزمات الاقتصادية، حيث تتفاعل تلك المتغيرات فيما بينها لتشكل خليطاً من التأثيرات المتبادلة بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي على اعتبار أن النقود هي حق على الاقتصاد السلعي، فالدورة الاقتصادية "دورة الأعمال" تتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والبطالة (النقيب، 2009، ص 12)، ومن بين أشهر الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم أزمة الكساد العظيم 1929، أزمة المديونية العالمية 1982، أزمة الرهن العقاري 2008، أزمة كوفيد-19 وغيرها

II-2- علاقة الأزمة الاقتصادية بالدورة الاقتصادية: الأزمة هي أحد العناصر الحاكمة للدورة الاقتصادية حيث تحدد هاته الأخيرة أساساً بالأزمة، فكل أزمة تنفجر هي نقطة النهاية لدورة مضت ونقطة البداية لدورة مقبلة، فتصبح الأزمة أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة، فعندما يكون الاقتصاد في وضع القمة توجد هناك عوامل ومتغيرات تدفع إلى وضع الانكماش، وكذلك عندما يكون الاقتصاد في وضع الكساد توجد عوامل ومتغيرات تدفع للتحويل إلى وضع التوسع والانتعاش، ولأن التصحيح لا يحدث في البداية بل في النهاية فإنه يبدو مفاجئاً ويحدث هزة عنيفة في الاقتصاد ككل (النقيب، 2009، ص 12)، فالأزمة تدل على الإختلال أو الاضطراب بينما تدل الدورة على الإنتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية (سلمان وعباس، 2012، ص 1).

II-3- أنواع الأزمات الاقتصادية: على المستوى النظري يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي ويمكن توضيح ذلك كالتالي (النقيب، 2009، ص 12-13):

-الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج): هي الأزمات التي تؤثر على تكرار الإنتاج وتشمل مختلف عملياته (الجوانب الرئيسية فيه: كالإنتاج، التداول، الاستهلاك والتراكم)، مما يجعل الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية أكثر عمقا من أنواع الأزمات الأخرى.

-الأزمة الوسيطة: تعتبر أقل شمولاً، ولكنها تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني، وعادة ماتحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

-الأزمة الهيكلية: تشمل عادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، فإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فسيكون لا محالة قطاعا مهما وأساسيا كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك وتنعكس الأزمات الهيكلية بصفة خاصة في صورة بطالة هيكلية أو عجز هيكلي في الموازنة العامة وميل للتضخم مع الركود.

II-4- أشهر الأزمات الاقتصادية في تاريخ النظام الرأسمالي: لقد شهد الاقتصاد العالمي حدوث أزمات اقتصادية عديدة تختلف في الأسباب والخصائص وتتميز بالتكرار حيث أصبحت سمة مميزة للنظام الرأسمالي، ومن أشهر تلك الأزمات نذكر مايلي:

-أزمة الكساد العظيم 1929: شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى استقرار نقديا وماليا دوليا وإستفاد المواطنون خاصة في أمريكا من سياسات الإقراض الميسرة التي جاءت نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية، مما زاد من الديون خاصة عندما إتخذ البنك الفيدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي حيث ارتفع إنتاج السلع الإستهلاكية وإنخفاض البطالة مؤقتا كما إتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له حيث زاد عدد المضاربين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة، وقد إستمرت الحكومة الأمريكية بتوفير القروض السهلة حتى الوقت الذي إندلعت فيه الأزمة وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات الأوروبية برأس المال الأمريكي، وهكذا إرتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالإستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون دولار سنة 1923 إلى 10000 مليون دولار سنة 1929، وقبل إنتهاء السنة كانت أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية الأمريكية قد شهدت هبوطا حادا وأخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنجح إلى الهبوط السريع وفي سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة وليس مجرد ركود طفيف، وقد إمتدت آثار الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي ككل (المكاوي، 2012، ص 17-18).

-أزمة الديون العالمية: إندلعت أزمة القروض الدولية سنة 1982 وذلك بتوقف المكسيك والأرجنتين والشيلي عن دفع ديونهم خلال هذا العام وحدثت إفلاسات كثيرة لعدد من البنوك ولقد أثر هذا الوضع كثيرا على جهود التنمية في تلك الدول ووضعها بين قطبي حاجاتها التنموية وتنامي العجز في موازين مدفوعاتها، وقد إرتبطت أزمة المديونية الخارجية في أمريكا اللاتينية بالتوسع في الإقتراض والقروض خاصة من جانب هاته الدول وإعتمادها المتزايد على الأسواق المالية والبنوك التجارية العالمية، أما نشأة الأزمة فكانت نتيجة لإرتفاع معدلات الفوائد الدولية من 6.5% سنة 1982 إلى 44% سنة 1983 فتطورت الديون المستحقة على هذه الدول بمعدلات هائلة، كما أدى تزايد أعباء الدول النامية المدينة وتقلب حصيلة صادراتها وعدم استقرارها إلى توقفها كليا عن السداد وهو الأمر الذي عرض الدائنين والمؤسسات المصرفية والعالم إلى أخطار جسيمة،

حيث إقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها وخدماتها كما فعلت المكسيك والأرجنتين والشيلي في عام 1982 وتبعها عدد من الدول النامية المدينة وبذلك انفجرت أزمة الديون العالمية (المكاوي، 2012، ص 22-23).

-أزمة النمرور الآسيوية 1997: تعرضت الدول الآسيوية وهي دول (إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان، وهونغ كونغ، وتايلاند، ولاوس، والفلبين، وكمبوديا)، لأزمة مالية حادة سنة 1997 وشهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهيارا كبيرا بدأ الاثنين الثاني من أكتوبر عام 1997، وأطلق عليه يوم الإثنين المجنون، حيث بدأت الأزمة من تايلاند، وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر hang sang بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا إنهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة وبذلك السرعة، نظرا لما تمتعت به اقتصادياتها من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة آنذاك، إضافة إلى تنوع قاعدتها التصديرية، وإندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية (العزاوي وخميس، 2010، ص 25).

-فقاعة شركات الإنترنت (الدوت كوم) 2000: شكلت هذه الأزمة نوعا جديدا من الأزمات وذلك عندما تم إدراج أسهم شركات الإنترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف بمؤشر ناسداك، حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباح حقيقية مما أدى إلى انفجار فقاعة تلك الأسهم سنة 2000 فانخفضت أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة وتزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت واستمرار الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لناسداك في سنة 2002 ما اضطر البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للقيام بخفض أسعار الفائدة من 6.25% إلى 1% لتحفيز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة (مجلخ وبشيشي، 2016، ص 73-74).

-أزمة الرهن العقاري 2007: بدأت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بتشكّل بعد إنهيار الطفرة التكنولوجية في سنة 2000، حيث نقلت شركات الاستثمار رؤوس أموالها إلى السندات المدعومة بالرهن العقاري وتبعها في ذلك كل من البنوك المركزية والخاصة والشركات الأجنبية، ولقد ساعد على إزدهار سوق الإسكان مجموعة من الظروف، لكن مع نهاية سنة 2006 وبداية سنة 2007 بدأت تتجسد ملامح إنهيار سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتقلت تداعياتها إلى البنوك والأسواق المالية الأمريكية بعد ذلك لتصبح أزمة مالية بعد أن كانت أزمة عقار، لتتجه نحو مختلف دول العالم وهي بذلك تعتبر أزمة شاملة (مجلخ وبشيشي، 2016، ص 75).

-أزمة كوفيد-19 (2020): كانت هاته الأزمة صحية في ظاهرها لكنها سرعان ماتحولت إلى أزمة اقتصادية حيث بدأ تفشي وباء كوفيد-19 في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية، وإستمر الفيروس في الإنتشار في جميع أنحاء العالم، وفي ظل مخاطر الصحة العامة الكبيرة التي شكلها كوفيد-19 على العالم، أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) حالة طوارئ صحية عامة حيث تصاعد الوباء ليشكل جائحة عالمية، وقد أصبحت آثار المرض التي تتجاوز الوفيات (أولئك الذين يموتون) والاعتلال (أولئك الذين لا يستطيعون العمل لفترة من الوقت) واضحة منذ تفشي الوباء، ووسط تباطؤ الاقتصاد الصيني مع انقطاع الإنتاج، تعطل عمل سلاسل التوريد العالمية، بدأت الشركات في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن حجمها، التي تعتمد على مدخلات من الصين، تعاني من تقلصات في الإنتاج، وأدت محدودية النقل بل وتقييده فيما بين البلدان إلى تباطؤ

الأنشطة الاقتصادية العالمية. والأهم من ذلك، أن الذعر المنتشر بين المستهلكين والشركات قد شوه أنماط الاستهلاك المعتادة وخلق حالات شاذة في السوق. كما استجابت الأسواق المالية العالمية للتغيرات وانخفضت مؤشرات الأسهم العالمية، فأصبح من المؤكد أن كوفيد-19 ينشر المعاناة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وقد كان الفيروس في الواقع معديًا اقتصاديًا كما هو معد طبيًا حيث سبب الوباء صدمة اقتصادية عالمية غير مسبوقة وكان له الأثر البالغ على نمو الإنتاج العالمي والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة... وغيرها حيث كان الإنكماش الاقتصادي أعمق من ذلك الذي سببته الأزمات السابقة (Warwick & Roshen, 2020, p45).

III-1- الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر: يندرج الإستثمار الأجنبي بصفة عامة ضمن أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية في الدول النامية والتي تلجأ لهذا المصدر التمويلي لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها، وسنتطرق لتحديد مفهوم الإستثمار الأجنبي عموماً قبل حديثنا على الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل أخص.

III-1-1- مفهوم الإستثمار الأجنبي Foreign Investment: يقصد به " الإستثمار الناشئ نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة لمختلف الموارد الاقتصادية بين دول العالم المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المحققة" (عبد الهادي، 2013، ص 63)، كما عُرف بأنه " تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء أكانت الملكية كاملة أم كانت بالإشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني، بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الإكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات" (الباشا، 2017، ص 22)، أي أن الإستثمار الأجنبي يشير إلى أي استخدام لموارد مالية أو اقتصادية في الخارج، وقد يكون المستثمر المباشر حكومة أو فرداً أو مؤسسة عامة أو خاصة.

III-1-1- أهمية الإستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية: إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة لسد الفجوات التي تنشأ بين الادخار والاستثمار (فجوة الموارد المحلية)، وكذلك فجوة النقد الأجنبي (فجوة الموارد الخارجية) لتأمين المستوى المرغوب فيه من الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف النمو والتنمية (الشمري وحزمة، 2015، ص 181)، وبالتالي يُعتبر الإستثمار الأجنبي من أهم المصادر الخارجية المعتمدة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية والتي تسعى لتنويع المصادر الخارجية للتمويل بسبب ندرة المدخرات المحلية فيها، وعادة ما ينطوي هذا المصدر التمويلي على بعدين هما البعد المالي والبعد التنموي (الحسني، 202، ص 53).

III-1-2- دوافع الإستثمار الأجنبي: يهدف الإستثمار الأجنبي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتنوعة ويمكن النظر إلى هاته الدوافع من زاويتين هما:

أولاً- دوافع الإستثمار الأجنبي من منظور الدول صاحبة الإستثمار: هناك أسباب عديدة تدفع المستثمر للإستثمار خارج حدود دولته الأصلية نوجز من أهمها ماييلي (يسدات، 2015، ص 49-51):

- توفر المناخ الإستثماري الملائم في الدول المستضيفة للإستثمار؛
- البحث عن أسواق جديدة والرغبة في النمو والتوسع و السعي لتحقيق أرباح وعوائد مرتفعة؛

- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة؛
- تجنب قيود التجارة الخارجية والمتمثلة في وضع بعض القيود على عمليات الاستيراد؛
- سعي الدول المستثمرة لنشر ثقافتها وأنظمتها الاجتماعية والسياسية في الدول المضيفة من أجل السيطرة عليها.
- ثانيا-دوافع الإستثمار الأجنبي من منظور الدول المتلقية للاستثمار: تسعى الدول المستضيفة للإستثمار الأجنبي لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي (بسدات، 2015، ص52-53):
- تمويل عملية التنمية الاقتصادية بمصادر لا تشكل عبئا على الاقتصاد وإيجاد بديل ناجح للقروض الخارجية؛
- محاربة ظاهرة البطالة من خلال رفع مستوى العمالة الوطنية وتكوينها عن طريق الاستفادة من الخبرات الأجنبية؛
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها في مختلف القطاعات الاقتصادية و تنشيط القطاعات والمناطق النائية وبعث الحيوية فيها ؛
- تنمية التجارة الخارجية وتنشيطها من خلال زيادة مستوى الصادرات وإحلال الواردات ومن ثم توفير العملات الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية.

III-1-3- أنواع الإستثمار الأجنبي: تتميز أشكال الإستثمار الأجنبي بالتعدد والتباين ويمكن عادة التمييز بين أنواع عديدة (الباشا، 2017، ص23-24)، فتبعا لنوعية أو صفة القائم بالإستثمار ينقسم الإستثمار الأجنبي إلى إستثمار أجنبي حكومي يُعرف بأنه الإستثمار الذي تقوم به دولة أو جماعة أو جهة ذات كيان عمومي قومي أو دولي، وإستثمار أجنبي خاص يُعرف بأنه الإستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية، وتبعا للمدة الزمنية ينقسم الإستثمار الأجنبي إلى إستثمارات قصيرة المدى وتشمل حركة رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة، وإستثمارات طويلة المدى تشمل حركة رؤوس الأموال بين الدول المختلفة لمدة تزيد عن سنة واحدة، أما تبعا لمدى مشاركة الجانب الأجنبي في الإستثمار ينقسم الإستثمار الأجنبي إلى إستثمار مشترك يتضمن مشاركة رأس المال الأجنبي لشريك محلي أو أكثر، وإستثمار أجنبي كامل تمتلك فيه الشركات الأجنبية كامل الإستثمارات المقدمة في النشاط ولا يوجد فيه شريك محلي، ومشروعات عمليات التجميع وهي شكل وسط بين الإمتلاك الكلي المحلي والأجنبي حسب اتفاقية بين الطرفين (عباس، 2015، ص71)، وبخصوص إدارة المشروع ينقسم الإستثمار الأجنبي إلى إستثمار أجنبي غير مباشر ويتمثل في الإستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة على أن لا يكون للأجانب منها ما يخول لهم الحق في إدارة المشروع (قوراري، 2020، ص116)، إستثمار أجنبي مباشر وهو تلك التحركات في رأس المال الهادفة إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية (الباشا، 2017، ص25).

III-2- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر: هو من بين أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي إثارة للجدل وذلك لتعدد مصادره وأشكاله وآثاره في الدول المستقبلية له، وسيتم توضيح هذا المفهوم من خلال مايلي:

III-2-1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر: توجد تعاريف عدة للإستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

عرف صندوق النقد الدولي IMF الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات حيث يعتبر بأنه " مختلف العمليات المالية المخصصة لتسيير وتدعيم نشاط المؤسسة المتواجدة في بلد أجنبي غير بلد المؤسسة الأم، ويضم مختلف العمليات المنجزة إنطلاقاً من إستراتيجية النمو الداخلية لشركة دولية النشاط المتوطنة في البلد الأصلي مع مختلف مؤسساتها في الخارج، بالإضافة للعمليات المنجزة من خلال إستراتيجية النمو الخارجية بشرط إمتلاك المؤسسة الأجنبية لحصة لا تقل عن 10% من رأس مال الشركة في البلد الأجنبي مما يخول لها المساهمة في تسيير الشركة المستهدفة ومراقبتها" (حماشي، 2012، ص39)، وفي نفس السياق إعتبرت منظمة التعاون الاقتصادي OECD والتنمية الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه " ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت" (ناصر، 2014، ص125)

كما عبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عن الإستثمار الأجنبي المباشر بكونه " ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح إستراتيجية ودائمة ومقدرة على الإدارة بين شركة في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر" (حماشي، 2012، ص3)

ونظرت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار الأجنبي المباشر لهذا النوع من الإستثمار بأنه " مجموعة التدفقات الناشئة بانتقال رؤوس الأموال الإستثمارية إلى الدول المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول، أو أنه نشاط إستثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة" (قدوري، 2018، ص7)

كما عرف "برتان" الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الإستثمار الذي يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع، حيث يأخذ شكل تكوين مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده، أو بالمشاركة سواء المتساوية أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني، كما يمكن أن يأخذ شكل إعادة شراء جزئي أو كلي لمشروع قائم" (الباشا، 2017، ص25)، وكذلك الاقتصادي كوجيما عرفه بأنه " تلك التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي للسيطرة على إدارة أرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية" (عبد الهادي، 2013، ص64)

وعُرف كذلك بأنه "إستثمار مؤسسة مقيمة باقتصاد أجنبي بغرض جلب أرباح دائمة، حيث يمكن للمستثمرين التحكم في تلك المؤسسة جزئياً أو كلياً ويشمل هذا الإستثمار العملية الابتدائية بين شركتين وكل العمليات اللاحقة لرأس المال بينها وبين الشركات وفروعها، كما يعبر هذا التعريف عن مجموع التدفقات النقدية الأجنبية إلى البلد المضيف، والتي تمكن من المساهمة في رأس مال الشركات في البلد المضيف" (ناصر، 2014، ص124)

أي أن مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الإستثمار الحقيقي خارج حدود الدولة الأم مع إمكانية تملك المستثمر حصة في رأس مال المشروع تخول له حق إدارة المشروع ويترتب عنه تحقيق أرباح ومنافع متعددة للطرفين المستثمر والمضيف وقد يكون المستثمر فرداً أو مؤسسة أو حكومة.

III-2-2- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر: يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة وفقاً للغرض الذي تسعى إليه تلك الإستثمارات وتتمثل تلك الأشكال فيما يلي (ناصر، 2014، ص129-130):

- إستثمار باحث عن الثروات الطبيعية حيث تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة بالدول النامية خاصة في مجال البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى؛

-إستثمار باحث عن الأسواق حيث يساهم هذا النوع من الإستثمار في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها؛

-إستثمار باحث عن الكفاءة في الأداء والذي يتم عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية؛

-إستثمار باحث عن أصول إستراتيجية حيث يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة إضافة إلى رغبتها في تعظيم الربحية ويأخذ هذا النوع من الإستثمار أشكال عدة منها الإستثمار المشترك بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، الإستثمار في المناطق الحرة الجاذبة للإستثمارات، ومشروعات أو عمليات تجميع السلع والإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة.

III-2-3- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر: يركز الإستثمار الأجنبي المباشر على جملة من المحددات والتي تعبر عن البيئة ذات المناخ الإستثماري الجذاب، ويمكن توضيح تلك المحددات كالتالي (قدوري، 2018، ص 29-35):

-محددات اقتصادية تقليدية للإستثمار الأجنبي المباشر: والتي تعتبر من أهم العوامل الواسعة الأثر على حجم وقيمة الإستثمار الأجنبي المباشر وهي حجم السوق ومعدل نموه في الدولة المضيفة وتكاليف عوامل الإنتاج ومدى توفر الموارد الخام، بالإضافة للبنية التحتية المتاحة بالدولة المستضيفة (أنظمة اتصالات، وسائل نقل...)، ودرجة انفتاح الاقتصاد المضيف على التجارة الخارجية واستخدام أدوات تحريرها.

-محددات الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة ببيئة الدولة المضيفة: وتتمثل في العوامل ذات العلاقة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية للدولة المضيفة والمؤثرة على قرار الإستثمار الأجنبي المباشر وهاته المتغيرات هي الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، والإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار الأجنبي.

-محددات التدفق العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر: وهي العوامل المؤثرة في سلوك واتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي، الأسعار العالمية للسلع الأولية، حجم التجارة العالمية، حجم الائتمان المصرفي العالمي، عوائد الإستثمار الأجنبي المباشر وتحركات وردود أفعال قاطرات الإستثمار في العالم من شركات متعددة الجنسيات وصناديق للثروة السيادية وصناديق حقوق الملكية الخاصة وغيرها.

III-2-4- آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية: يرى أصحاب المدرسة التقليدية أن المستفيد الوحيد من الإستثمار الأجنبي المباشر هو المستثمر الأجنبي فقط وليس الدولة المستقبلة بينما يخالفهم أنصار التيار الحديث الرأي حيث يؤكدون على الدور الإيجابي الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو والتنمية للدول النامية المستقبلة له (عبد الهادي، 2013، ص 73)، ويمكن التفصيل في مختلف الآثار المترتبة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية كما يلي:

III-2-4-1- الآثار الايجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية المضيفة: ينعكس الإستثمار الأجنبي المباشر بفوائد عديدة على اقتصاديات الدول المستضيفة للإستثمار نوضحها فيما يلي (بسدات، 2015، ص 122-125):

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي مما يسمح للدول النامية من تنويع مصادر التمويل التي تمكّنها من تحقيق تنميتها الاقتصادية؛
 - خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة من خلال المناصب التي تتيحها المشاريع الاستثمارية الجديدة المُقامة في الدول النامية؛
 - تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات التي تؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج وتحقيق فائض التصدير؛
 - جلب التكنولوجيا الأمر الذي يُعتبر عنصر مهم في تحديد نجاح أو فشل خطط التنمية الاقتصادية حيث تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية؛
 - تحقيق عملية التنمية الاقتصادية حيث تُعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية اللازمة لتمويل التنمية والتي تلجأ لها الدول النامية في ظل انخفاض معدلات الإدخار المحلية فيها؛
 - توفير النقد الأجنبي الذي يعزز حصيلة الدول النامية من العملة الصعبة الأمر الذي يمكنها من استيراد الكثير من مستلزمات الإنتاج اللازمة لتحقيق برامج التنمية؛
 - يتمتع المستثمرين الأجانب بعقلانية كبيرة في إدارة مشاريعهم على أراضي الدول المضيفة من حيث الإستغلال الأمثل للموارد وتحقيق إنتاجية عالية نظراً للخبرة التي يتمتعون بها مما يؤدي لإزالة الإختناقات التي تعاني منها الدول النامية والتي تمثل حواجز تعيق ازدهارها ونمو اقتصادياتها (زوقارت، 2018، ص 41).
- III-2-4-2- الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية المضيفة:** في بعض الأحيان ينعكس الإستثمار الأجنبي المباشر سلباً على الاقتصاديات النامية المستضيفة له ويمكن توضيح ذلك كما يلي (بسدات، 2015، ص 126-129):
- مدفوعات خدمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسبب إنعكاس سلبى على ميزان المدفوعات وتشمل تلك المدفوعات الأرباح المحولة للخارج، الفائدة على رأس المال المستثمر، مدفوعات إستعادة رأس المال المستثمر، تحويلات جزء من أجور العاملين الأجانب إلى بلادهم الأصلية ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الإستثمارية) وتشمل رسوم براءات الإختراع، العلامات التجارية، التراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية؛
 - الأثر على أنماط الإنتاج والإستهلاك وتوزيع الدخل حيث عادة ما تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى توفير العديد من السلع الاستهلاكية والتي لاتتناسب وخصائص الدول النامية المضيفة، كما تنتج السلع الإستهلاكية بدلاً من الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك إلى انخفاض الميل الحدي للإدخار مما يؤثر على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية؛

- يؤدي دخول شركات أجنبية إلى السوق إلى خروج الشركات المحلية نتيجة المنافسة الشديدة، بالإضافة للممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات في أسواق الدول المضيفة بصفة كلية أو جزئية؛
- الأثر على السيادة الوطنية والسياسة الاقتصادية للدولة حيث تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر مما يؤثر على الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة؛
- زيادة التلوث البيئي في الدول المستضيفة من خلال الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية، والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمنت والأسمدة التي تقيمها الإستثمارات الأجنبية في الدول المستضيفة بدلا من دولها الأصل؛
- يهدف المستثمر الأجنبي عادة لتعظيم أرباحه وليس لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، فتدفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى تلك الدول قد يتوقف فجأة مما يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية في الدولة المضيفة، كما قد تخسرها هاته الأخيرة موارد مهمة نتيجة الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستثمرون الأجانب فيها، هذا فضلا عن حرص المستثمرين الأجانب على عدم النقل الفعلي للتكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية من أجل ضمان بقاءها مهيمنة في مجال تخصصها في تلك الدول (زوقارت، 2018، ص 41-42).

IV - آثار الأزمات الاقتصادية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر: سيتم تتبع مسار تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص مع إبراز قيم التدفقات في فترات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة لتوضيح تأثير أوضاع مناخ الاقتصاد العالمي على حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

IV 1- تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم في الفترة 2000-2020: يوضح الجدول رقم (01) أن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتنقلة عبر العالم يصل إلى تريليونات الدولار في غالب الأحيان حيث بلغت تدفقات الإستثمارات الأجنبية عبر العالم 1.57 تريليون دولار سنة 2000 ليستقر عند نفس المعدل سنة 2005، وقد ارتفع إلى 2.2 تريليون دولار سنة 2006 و 3.13 تريليون دولار سنة 2007 لينخفض إلى 1.45 تريليون دولار سنة 2009، ويعيد الإرتفاع في الفترة الموالية ثم ينخفض مجددا سنة 2014 إلى 1.94 تريليون دولار كما بلغ حجم تلك التدفقات في الفترة (2018-2019-2020) القيم 942.64 مليار دولار و 1.7 تريليون دولار و 1.24 تريليون دولار على التوالي الأمر الذي يدل على وجود حركة نشطة للإستثمارات الأجنبية في العالم.

الجدول (01): تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم في الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دولار / * تريليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العالم	*1.57	895.5	751.69	737.20	*1.01	*1.56	*2.20
الدول المتقدمة	*1.42	735.45	602.72	578.85	800.65	*1.27	*1.83
الدول النامية	140.54	156.35	148.21	156.78	208.51	290.1	378.65
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

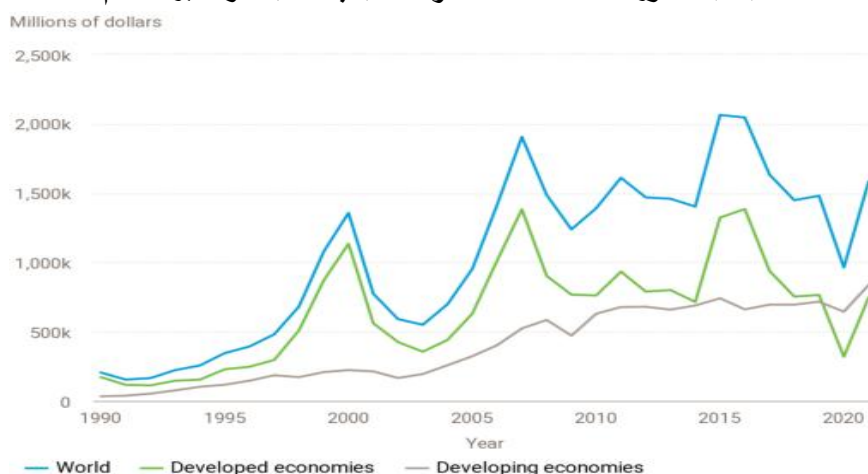
*2.19	*2.73	*2.76	*1.93	*1.45	*2.48	*3.13	العالم
*1.65	*2.17	*2.15	*1.31	*1.02	*1.86	*2.60	الدول المتقدمة
545.32	551.3	607.64	621	424.68	610.44	530.29	الدول النامية
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
*1.24	*1.70	942.64	*2.19	*2.73	*2.76	*1.94	العالم
705.01	*1.13	335.70	*1.65	*2.17	*2.15	*1.30	الدول المتقدمة
536.16	566.71	606.18	545.32	551.3	607.64	640.71	الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?view=chart> retrieved on: 17/06/2023 at 12:30

كما نلاحظ من الجدول رقم (01) أن حصيلة تدفقات الإستثمارات الأجنبية على مستوى الدول المتقدمة (المرتفعة الدخل) قد بلغت 1.42 تريليون دولار سنة 2000 مقابل 735.45 مليار دولار سنة 2001، لتصل القيمة مجدداً إلى 1.27 تريليون دولار سنة 2005 وإلى القيمتين (1.02-1.86) تريليون دولار على التوالي سني 2008-2009، كما تواصل الإرتفاع خلال كل الفترة الموالية إلا أنه انخفض سني 2018-2020 إلى القيمتين (335.70-705.01) مليار دولار على التوالي، ومن الملاحظ أن دول مرتفعة الدخل تستحوذ على حصيلة هامة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببقية الدول، بينما تستحوذ الدول النامية (المنخفضة ومتوسطة الدخل) على حصيلة أقل من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، حيث بلغت تلك الحصيلة 140.54 مليار دولار سنة 2000 لترتفع إلى 378.65 مليار دولار و 610.44 مليار دولار سني 2006-2008 على التوالي ثم إنخفضت سنة 2009 إلى 424.68 مليار دولار جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما بلغت القيم (536.16-566.71-606.18) مليار دولار في السنوات 2018-2019-2020 على التوالي، ويوضح الشكل رقم (01) تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، كما يبين الفرق بين حصيلة الاقتصاديات النامية مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، كما يبين الأثر الذي خلفته الأزمات الاقتصادية على تلك التدفقات.

الشكل (01): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم



source: <https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years>, retrieved on: 2023/06/09 at 20:57

IV-2- آثار الأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد-19 على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للوارد للدول النامية: يوضح الجدول رقم (02) صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بمختلف أنواعها (متوسطة الدخل، منخفضة وضعيفة الدخل) وفي مختلف أرجاء العالم مع تسليط الضوء على الدول

الفقيرة المثقلة بالديون (الهندوراس، موريتانيا، موزامبيق، ملاوي، مدغشقر، ليبيريا، مالي، الصومال، تشاد...وغيرها)، والمناطق الهشة المتأثرة بالصراعات (أفغانستان، إثيوبيا، أوكرانيا، سوريا، اليمن، ليبيا، هايتي، نيجيريا، لبنان، جنوب السودان...وغيرها). ويتبين لنا أن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي تستحوذ على النصيب الأكبر من حصيلة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية حيث بلغت قيمتها (288.01-396.07) مليار دولار سنتي 2006-2007 على الترتيب مقابل القيم (109.14-126.45) مليار دولار على التوالي في نفس الفترة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقيم (116.46-195.70) مليار دولار في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كما بدأ أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 واضحا في المناطق الثلاث حيث إنخفضت حصيلة الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى (287.57- 83.84- 156.58) مليار دولار سنة 2009 في المناطق شرق آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على التوالي. كما بدأ تأثير أزمة كوفيد-19 واضحا على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث إنخفضت من 197 مليار دولار سنة 2019 إلى 145.92 مليار دولار سنة 2020 في حين حافظت تلك التدفقات على إستقرارها في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد تركز أثر أزمة كوفيد-19 على الإستثمار الأجنبي العالمي في النصف الأول من عام 2020، أما النصف الثاني فلقد إنتعشت فيه عمليات الدمج والتملك عبر الحدود وصفقات تمويل المشاريع الدولية، ولكن الإستثمارات التأسيسية فلقد واصلت إتجاهها السلبي طيلة عام 2020 إلى غاية الربع الأول من السنة المالية وتعتبر هاته الأخيرة الأهم بالنسبة للدول النامية (الأونكتاد، 2021، ص2).

الجدول (02): تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو مناطق متنوعة من الدول النامية

الوحدة: مليار دولار

2020	2019	2018	2014	2013	2009	2008	2007	2006	
586.80	530.66	599.06	631.31	591.25	287.57	387.38	396.07	288.01	شرق آسيا والمحيط الهادي
63.69	61.34	60.31	37.33	53.59	83.84	113.76	126.45	109.14	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
145.92	197	209.51	280.01	342.22	156.56	222.09	195.70	116.46	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
37.08	38.69	34.28	31.04	41.26	76.65	88.75	81.84	69.48	الدول العربية
22.29	20.38	18.38	29.53	25.25	15.34	18.59	12.59	9.08	الدول الأقل نموا
18.15	23.53	28.40	29.40	35.19	15.65	19.43	14.87	10.33	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
12.24	18.85	22.66	16.69	32.22	31.75	43.46	39.48	23.45	الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

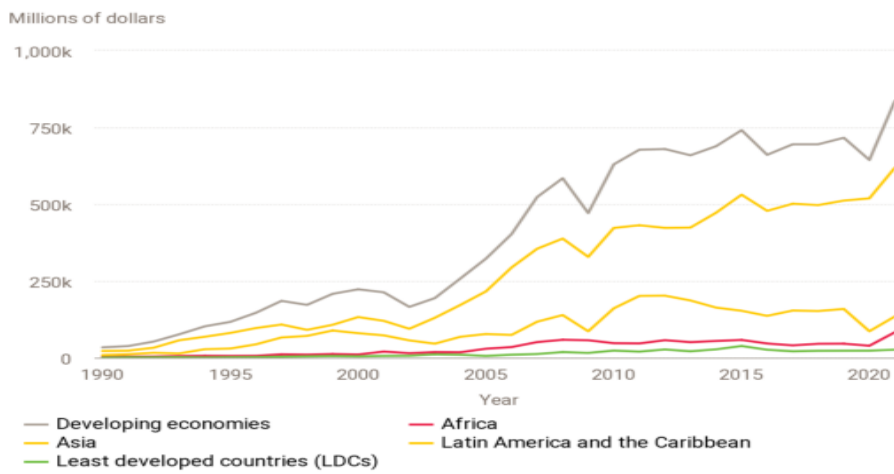
<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?view=chart>, retrieved on: 17/06/2023 at 15:30

كما يبين لنا الجدول رقم (2) كذلك أن الإستقرار السياسي هو من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر حيث تبدو حصيلة المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات ضعيفة جدا مقارنة ببقية مناطق العالم إذ لم تتعدى تلك الحصيلة 45 مليار دولار خلال فترة الدراسة وحقت مامقداره (12.24-18.85) مليار دولار في

السنتين 2019-2020 على التوالي، كما تعاني الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل نمواً حسب تصنيف وكالات الأمم المتحدة من تدني شديد في صافي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها ويرجع ذلك لطبيعة مناخ الإستثمار المتاح فيها والتي تتسم بكونها غير جذابة ولا تتيح جميع المحددات الاقتصادية المناسبة لجذب الإستثمارات الأجنبية مما يؤكد على ضعف وهشاشة اقتصاديات تلك الدول.

ويوضح الشكل رقم (02) تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية عبر الزمن مع الإنخفاضات الواضحة التي تتسم بها فترات الأزمات الاقتصادية، كما يبين كذلك التفاوت في تلك التدفقات الواردة فيما بين الاقتصاديات النامية حسب المنطقة إذ تستحوذ الدول الآسيوية على الحصيلة الأكبر لتلتها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ثم الدول الإفريقية فالدول الأقل نمواً.

الشكل (02): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية



source: <https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years>, retrieved on: 2023/06/09 at 21:05

IV-3- دراسة قياسية بين مناخ الإقتصاد العالمي و حصيلة FDI الوارد للدول النامية في الفترة (2000-2020):

IV-3-1- التعريف بنموذج الدراسة القياسية: سنعمل في دراستنا القياسية على نموذج الإنحدار الخطي البسيط بإعتباره النموذج المناسب لدراستنا والذي يمكن من نمذجة العلاقة بين متغيرين (x&y) وفق النموذج التالي: $Y_i = a + bX_i + \epsilon_i / i \dots \dots \dots n$

حيث: y_i : المتغير التابع، x_i : المتغير المستقل، a, b : معاملات النموذج، ϵ : الحد العشوائي.

وحسب هاته الدراسة سيتم إعتماد المتغيرات التالية:

- مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كمتغير تابع، وهو "صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات، ويشمل صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الإستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي" (worldbank, 2023).

- مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي (WECI) كمتغير مستقل، وهو "مقياس يقيم الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية على نطاق عالمي، وقد تم تجميع المؤشر من قبل معهد ifo للبحوث الاقتصادية في ألمانيا، حيث يستند إلى إستطلاعات الرأي التي أجريت بين لجنة من الخبراء من مختلف دول العالم، ويأخذ المؤشر في الاعتبار عوامل مثل النمو الاقتصادي العالمي وديناميكيات التجارة العالمية ومناخ الاستثمار العالمي وآفاق التوظيف لقياس المناخ الاقتصادي العام في جميع أنحاء العالم، فمنذ عام 1983 إلى عام 2019، طلب المسح الاقتصادي العالمي (WES) من أكثر من 1000 خبير اقتصادي في جميع أنحاء العالم كل ثلاثة أشهر تقديم صورة للوضع الاقتصادي الحالي وإشارات للتطورات المستقبلية في أكثر من 100 دولة صناعية وناشئة ونامية مهمة وعلى عكس الإحصاءات الرسمية، التي تعتمد إلى حد كبير على المعلومات الكمية، ركزت WES على المعلومات النوعية من خلال مطالبة الاقتصاديين بتقييمهم للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية المختارة للحاضر والمستقبل قصير الأجل" (ifo, 2023)، وكلما كانت قيم هذا المؤشر جيدة دل ذلك على عدم وجود آثار الأزمات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، وقيم المؤشر المعتمدة في نموذج الدراسة القياسية موضحة في الجدول رقم (03).

الجدول (03): قيم مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي في الفترة (2000-2020)

(تم ادراج المتوسط الحسابي لكل سنة/ * توقع للسنة الأولى لسنة 2020)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
WECI	25.3	8.4-	0.3-	4.8	28.5	17.8	25.1	21.4	18.3-	26.3-	12.1
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020	
WECI	6.4	4.4-	4.2	10.3	3.4	4.5-	11.7	10.8	11.1-	21.1-	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: <https://www.ifo.de/en/ifo-time-series>, retrieved on: 16/05/2023 at 23:05

IV-2-3- تحليل نتائج الدراسة القياسية: نلاحظ من الجدول رقم (4) مايلي:

- أن مؤشر WECI هو مؤشر مقبول معنويًا عند مستوى المعنوية $prob=0.0004$ (قياسًا بمستوى المعنوية 5%)؛

- النموذج معنوي عند المستوى 5% حيث $prob(F\text{-statistic})=0.000552$ ؛

- يشير إختبار جودة التوفيق $R\text{-squared}=0.513200$ ، أي أن المتغير المستقل يفسر 51.32% من المتغير التابع والنسبة المتبقية تعود لأسباب أخرى غير مدرجة في النموذج؛

- من أجل إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي) العشوائية (Normality Test) تم استعمال اختبار Jarque-Berra (JB) إذ يوضح الشكل رقم (03) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية جارك بير (JB) البالغة $probability=0.437144$ أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم (H_0) القائلة أن بواقي معادلة الإنحدار موزعة طبيعيًا، وعليه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي بالنسبة للنموذج المقدر.

- نتيجة تقدير النموذج موضحة كالتالي:

$$FDI=0.239492757816+0.0586610184194*WECI$$

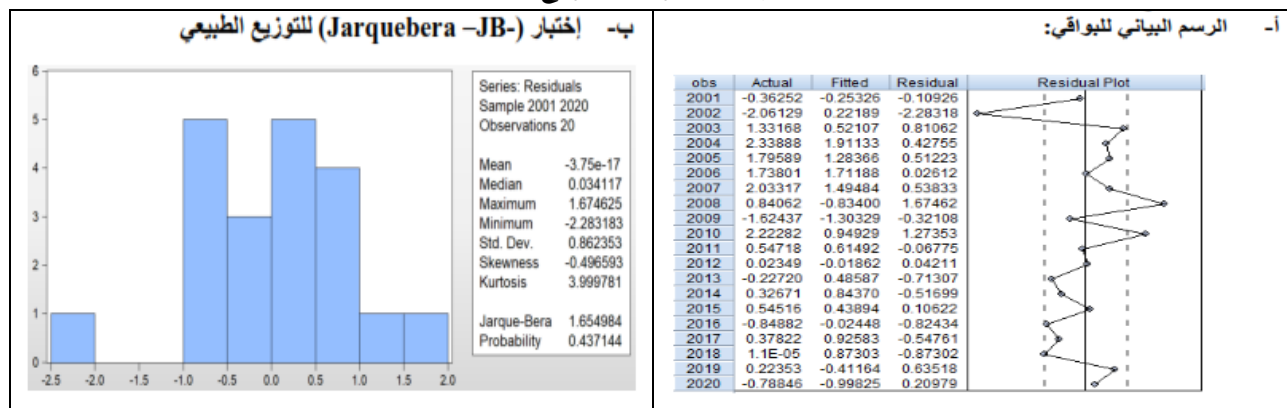
ومن المعادلة أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية موجبة بين FDI و WEI لأن $coe=0.0586610184194$ ومعناه أن الزيادة بوحدة واحدة من WEI تؤدي إلى ارتفاع FDI بـ 0.0586610184194

الجدول (04): تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: PFDI					
Method: Least Squares					
Date: 06/17/23 Time: 13:47					
Sample: 2001 2020					
Included observations: 20					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
WEI	0.058661	0.013466	4.356166	0.0004	
C	0.239493	0.202476	1.182820	0.2523	
R-squared	0.513200	Mean dependent var		0.421635	
Adjusted R-squared	0.486156	S.D. dependent var		1.235975	
S.E. of regression	0.885983	Akaike info criterion		2.690402	
Sum squared resid	14.12939	Schwarz criterion		2.789975	
Log likelihood	-24.90402	Hannan-Quinn criter.		2.709839	
F-statistic	18.97618	Durbin-Watson stat		2.058060	
Prob(F-statistic)	0.000381				
Estimation Command:					
LS PFDI WEI C					
Estimation Equation:					
FDI = C(1)*WEI + C(2)					
Substituted Coefficients:					
FDI = 0.0586610184194*WEI + 0.239492757816					

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

الشكل (03): اختبار جودة النموذج



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

نفسر العلاقة الطردية الموجودة بين مناخ الاقتصاد العالمي وصافي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية بالإرتباط الوثيق بين مايشوب الاقتصاد العالمي من استقرار والأثر الذي يخلقه على تحركات الإستثمارات الأجنبية وهو ما يتطابق نظريا مع محددات التدفق العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان مناخ الاقتصاد العالمي غير مستقر بسبب الأزمات الاقتصادية فإن ذلك سينعكس لا محالة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر التي تستفيد منها الاقتصاديات النامية، وبما أن استقرار مناخ الاقتصاد العالمي عادة ما يكون في علاقة عكسية مع وجود الأزمات الاقتصادية فيمكننا أن نستنتج العلاقة العكسية الموجودة كذلك بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتلك الأزمات، هاته الأخيرة التي يؤدي تفاقم آثارها إلى تذبذب تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول النامية وهذا ما أثبتته كذلك قيم مؤشر FDI في فترات أشهر الأزمات الاقتصادية التي شهدتها فترة الدراسة كالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأزمة كوفيد-19.

٧- الخاتمة : ركزت هاته الدراسة على تعطل مسار تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية بسبب أحد العوامل الخارجية المهمة ألا وهي الأزمات الاقتصادية من قناة الإستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من أن الدول النامية ليست هي المتسببة في تلك الأزمات إلا أنها لن تكون في منأى عن مختلف الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية على اقتصادياتها، ومن خلال عرضنا لحثثيات الموضوع المطروح تم استخلاص جملة من النتائج نوضحها في الآتي.

١.٧. نتائج البحث:

- يُعبر مفهوم الأزمة الاقتصادية عن إختلال التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية:
- يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما تلك المشروعات المملوكة للأجانب، سواء أكانت الملكية كاملة أو مشتركة بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع وقد يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعاً لها حكومية كانت أو خاصة؛
- يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر الخارجية اللازمة لتمويل الاقتصادية في الدول النامية إذ يُمكن من سد فجوة الموارد المحلية؛
- توجد حركة نشطة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم إذ غالبا ما يصل حجم تلك الإستثمارات المتنقلة عبر العالم إلى تريليونات الدولار؛
- تستحوذ الدول المتقدمة على حصيلة هامة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول النامية؛
- تستحوذ منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ على النصيب الأوفر من حصيلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؛
- تنخفض الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الهشة والضعيفة والمتأثرة بالصراعات مما يبين أن مناخ الإستثمار السائد في الدول النامية بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية هو من أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- شهدت فترات الأزمات الاقتصادية في فترة الدراسة إنخفاضات واضحة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية خصوصا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأزمة كوفيد-19؛
- توجد علاقة طردية موجبة بين مناخ الاقتصاد العالمي وحصيلة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية في الفترة 2000-2020.

٢.٧. مقترحات البحث: بناءا على النتائج المتوصل إليها يتم طرح مجموعة من المقترحات هي:

- ضرورة تحسين مناخ الإستثمار في الدول النامية لاستقطاب أكبر حصيلة ممكنة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأمر الذي من شأنه دعم تمويل التنمية الاقتصادية فيها؛
- ضرورة منح حوافز تشجيعية للمستثمرين الأجانب في فترات الأزمات الاقتصادية من أجل تجنب آثار تلك الأزمات على تمويل التنمية خصوصا؛

- ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي الخاص إذ يمكن من تحفيز العملية التنموية خصوصا في الأوقات الحرجة.

3.7. آفاق البحث: تبقى الحاجة لازالت ملحة للمزيد من الدراسات حول التحديات التي تواجه الدول النامية بخصوص لجوءها للمصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية فيها بين حتمية اللجوء وتحمل العواقب، ونقترح للمهتمين بالموضوع العنوان التالي: التحديات التي تواجه الدول النامية في ظل تركيز الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم في ظل الأزمات الاقتصادية الدولية.

VI- الإحالات والمراجع :

- أمينة موسولي (2017)، عدوى الأزمات المالية (دراسة حالة أزمة الرهن العقاري)، الطبعة 1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

- محمد محمود المكاوي (2012)، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم-النظريات التي تفسر الأزمات-دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات)، الطبعة 1، مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع .

- محمد أحمد الأفندي (2018)، الجذور الفكرية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية، الطبعة 1، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

- مصطفى يوسف كافي (2013)، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، الطبعة 1، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس (2010)، الأزمات المالية (قديمها وحديثها-أسبابها ونتائجها-والدروس المستفادة)، الطبعة 1، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

- سليم مجلخ، وليد بشيشي (2016)، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وأثارها على الدول النامية، الطبعة 1، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

- صلاح عباس (2015)، العولمة المالية والنقدية، د.ط، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

- قوراري آسية (2020)، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية (الجزائر نموذجا)، د.ط، الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

- سامر علي عبد الهادي (2013)، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، الطبعة العربية، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

- مازن حسن الباشا (2017)، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، الطبعة العربية، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

- مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة (2015)، التمويل الدولي (أسس نظرية وأساليب تحليلية)، الطبعة 1، العراق: دار الضياء للطباعة.

- عرفان تقي الحسني (202)، التمويل الدولي، الطبعة 2، الأردن: دار مجدلاوي للنشر.

- أيمن أحمد علي عبد الغفار(2022)، أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة في الفترة 2013-2021)، مجلة الدراسات القانونية58(02)، مصر.
- أنور محمود النقيب(2009)، الإطار الفكري للأزمات الاقتصادية: الأزمة الاقتصادية الحالية نموذجا، ورقة مقدمة لمؤتمر " الآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس(2012)، الأزمة المالية من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة(أزمة 2007-2008 نموذجا)، المجلة السياسية والدولية(22)، العراق، الجامعة المستنصرية.
- طلحي فاطمة الزهراء(2022)، واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمي كورونا والنفط، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة05(01)، الجزائر.
- قدوري نور الدين(2018/2017)، أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الاقتصاديات العربية (دراسة حالة أزمة الرهن العقاري)، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.
- بسدات كريمة(2015/2014)، العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس.
- زين الدين حماشي(2012/2011)، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان)-، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.
- ناصري نفيسة(2014/2013)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية(حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- زوقارت نادية(2018/2017)، تحليل مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة دول شمال افريقيا بالتركيز على الجزائر في الفترة 1980-2015)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- تقرير الإستثمار العالمي (2021)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
- Warwick Mckibbin & Roshen Fernando(2020), The Economic impact to COVID-19 (Economics In The Time Of Covid-19), CEPR Press, London.
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?view=chart> retrieved on: 17/06/2023 at 12:30
- <https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years>, retrieved on: 2023/06/09 at 20:57
- <https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years>, retrieved on: 2023/06/09 at 21:05
- <https://www.ifo.de/en/ifo-time-series>, retrieved on: 16/05/2023 at 23:05